I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I لمحة عامة

إرتفع إجمالي الإنفاق على المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بشكلٍ طفيف بقيمة 34 مليار ليرة (0.4 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019 ليسجّل 8,133 مليار ليرة مقارنةً مع مبلغ 8,099 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام 2018[2]. تعود هذه الزيادة بشكلٍ أساسي إلى ارتفاع المدفوعات المتعلقة بمعاشات التقاعد بقيمة 296 مليار ليرة (15.4 في المائة) في حين سجّلت جميع المكونات الأخرى تراجعًا سنويًا خلال الفترة قيد الدرس. في التفاصيل، تراجعت الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 137 مليار ليرة (2.7 في المائة)، بالإضافة إلى انخفاض التحويلات لصالح المؤسسات العامة لتغطية الرواتب بقيمة 67 مليار ليرة (15.8 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 59 مليار ليرة (8.5 في المائة).

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– تشرين الأول من الأعوام 2017، 2018 و2019

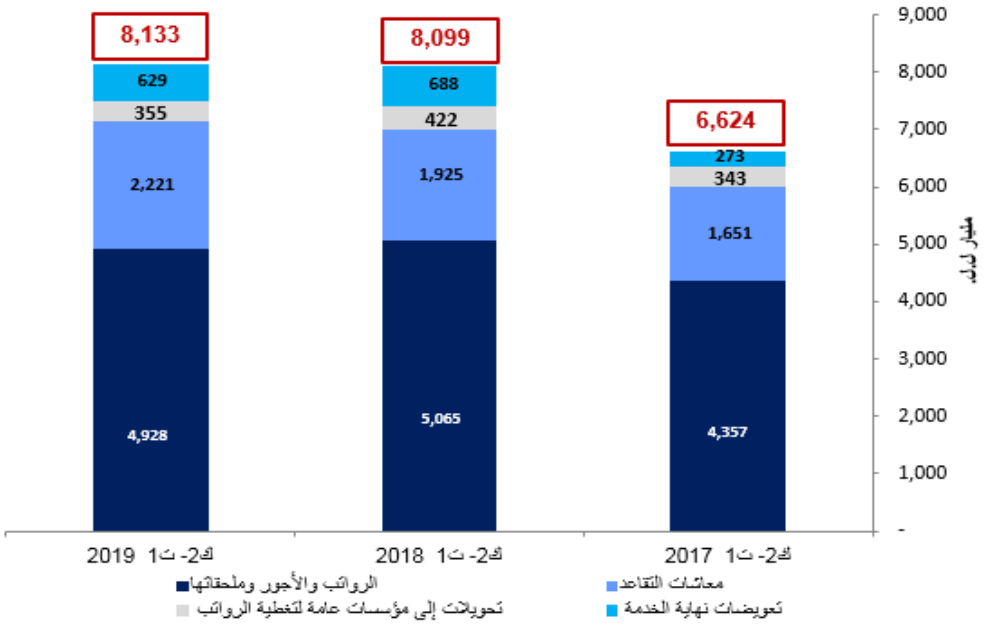

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I حصة المخصصات والرواتب ملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها المكوّن الأكبر من مجموع النفقات الجارية الأولية[3]، حيث سجّلت نسبة 67.3 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، لتنخفض إلى نسبة 66.1 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها؛ معاشات التقاعد؛ تعويضات نهاية الخدمة؛ والتحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر تشرين الأول 2019.

[3] تتكون النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بإستثناء دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

2018، ومن ثم لتعود وترتفع إلى نسبة 71.5 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019[4]. من ناحية أخرى، وعند مقارنتها بإجمالي النفقات، شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 36.3 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2017، وارتفعت بشكل طفيف إلى 36.7 في المائة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018، لتعود وتشهد زيادة كبيرة لحدود 40.3 في المائة[5] خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من إجمالي النفقات والنفقات الجارية الأولية خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019:

الرسم البياني 2: مكونات كل من اجمالي النفقات والنفقات الأولية الجارية في كانون الثاني – تشرين الأول 2019:

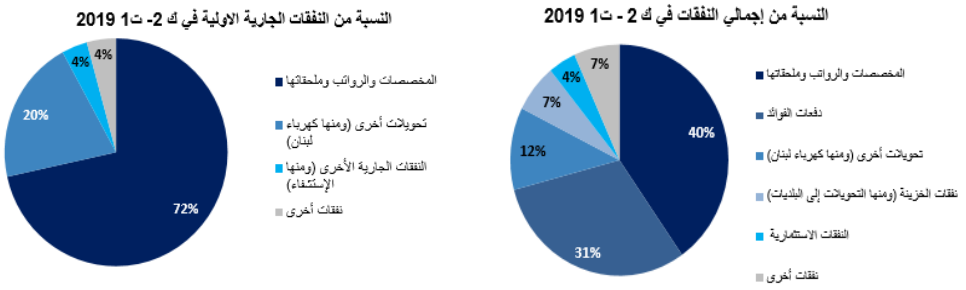

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن حساب النفقات الجارية الأخرى يتضمن تسديدات إلى المستشفيات، نفقات أحكام قضائية ومصالحات، ونفقات وفود ومؤتمرات.

II. الرواتب والأجور وملحقاتها

إنخفضت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 136 مليار ليرة سنويًّا لتصل إلى 4,930 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019[6]. بالإجمال، يعود السبب الأساسي وراء ذلك إلى تراجع التقديمات الإجتماعية المدفوعة للجهاز العسكري بقيمة 191 مليار ليرة (28.1 في المائة)، إضافة إلى الإنخفاض في النفقات الأخرى المرتبطة بالرواتب، ومنها 20 مليار ليرة (8.5 في المائة) عائدة لاشتراكات الدولة ومساهمتها لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه التراجعات إرتفاع مدفوعات الرواتب والأجور للجهازين التربوي والعسكري بقيمة 73 مليار ليرة (7.8 في المائة) و 22 مليار ليرة (0.9 في المائة) على التوالي.

من ناحية المكوّنات، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 80.1 في المائة من النفقات على الرواتب والأجور وملحقاتها لموظفي القطاع العام خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019، تلتها التقديمات الإجتماعية (9.9 في المائة) والمنافع الوظيفية (3.6 في المائة)، في حين شكلت "النفقات الأخرى" و"التقديمات غير المصنفة" النسبة المتبقية والبالغة 6.4 في المائة من المجموع.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 32.5 في المائة من إجمالي الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 وارتفعت إلى نسبة 35.7 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس.

---

[4] في الوقت الذي زادت فيه مدفوعات المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.4 في المائة سنويًّا خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2019، شهدت النفقات الجارية الأوليّة تراجعًا بنسبة 7.2 في المائة، بشكل أساسي نتيجة انخفاض كل من "التحويلات الأخرى"، "المواد الإستهلاكية" و"أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية " بقيمة 476 مليار ليرة، 196 مليار ليرة و176 مليار ليرة على التوالي خلال الفترة قيد الدرس.

[5] إنخفض إجمالي النفقات بنسبة 8.6 في المائة سنويًّا خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2019 مقارنةً مع زيادة المخصصات والرواتب وملحقاتها بنسبة 0.4 في المائة، ما أدّى إلى ارتفاع حصّة الأخيرة من إجمالي النفقات.

[6] إن الأرقام تختلف بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة بسبب التدوير.

الرسم البياني 3: مكوّنات الإنفاق الأولي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2018 وكانون الثاني– تشرين الأول 2019

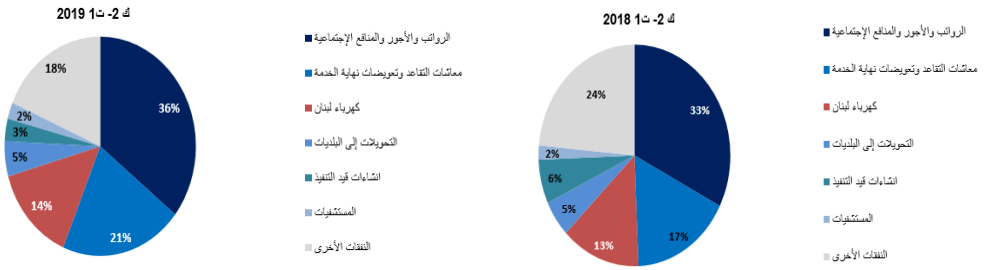

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ريديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: مكونات الرواتب والأجور وملحقاتها – كانون الثاني– تشرين الأول 2018 وكانون الثاني– تشرين الأول 2019

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
الجهاز العسكري	**2,485**	**2,508**	**80**	**82**	**678**	**488**	**2**	**5**	**3,245**	**3,083**
الجيش	1,616	1,649	53	55	358	308	0	1	2,028	2,013
قوى الأمن الداخلي	643	631	22	22	265	144	0	4	929	800
قوى الأمن العام	174	171	4	4	39	24	1	1	217	201
قوى أمن الدولة	53	56	2	2	16	11	0	0	71	69
الجهاز التربوي	**940**	**1,013**	**41**	**49**	**0**	**0**	**37**	**18**	**1,017**	**1,081**
الجهاز المدني 1/	**426**	**427**	**51**	**47**	**3**	**2**	**47**	**36**	**527**	**512**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**229**	**209**	**229**	**209**
الجمارك 3/									**48**	**45**
إجمالي الإنفاق7/	**3,851**	**3,948**	**172**	**179**	**681**	**490**	**314**	**268**	**5,066**	**4,930**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وريديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.
(7) قد يختلف مجموع إجمالي الإنفاق جراء تدوير الأرقام .

A.II الرواتب والأجور

سجَّلت رواتب وأجور موظفي القطاع العام، بإستثناء التعويضات، التقديمات الإجتماعية والمنافع الأخرى، إرتفاعاً بلغ 97 مليار ليرة (2.5 في المائة) لتصل إلى 3,948 مليار ليرة خلال خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 73 مليار ليرة و22 مليار ليرة على التوالي، في حين سجّلت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني زيادةً سنوية طفيفة بقيمة 1 مليار ليرة.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تأتي الزيادة البالغة 0.9 في المائة في رواتب وأجور الجهاز العسكري خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019 بشكل رئيسي نتيجة إرتفاع رواتب الجيش بقيمة 33 مليار ليرة (2.0 في المائة) – مع زيادة الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 39 مليار ليرة مقابل تراجع المدفوعات المتعلقة بالتدريب في الخارج بقيمة 5 مليار ليرة. في الوقت نفسه، زادت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 4 مليار ليرة (7.5 في المائة). من ناحية أخرى، تراجعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي بقيمة 12 مليار ليرة (1.8 في المائة) حيث إنخفضت الرواتب الأساسيّة للموظفين الدائمين بقيمة 10 مليار ليرة. كذلك، تراجعت رواتب قوى الأمن العام بقيمة 2 مليار ليرة (1.4 في المائة) خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019 نتيجة انخفاض الرواتب الأساسيّة المدفوعة لصالح المتمرنين بقيمة 5 مليار ليرة مقابل إرتفاع بقيمة 2.6 مليار ليرة في تعويضات النقل والإنتقال بالإضافة إلى زيادة بقيمة 1 مليار ليرة في المدفوعات العائدة لبدلات الألبسة.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات رواتب وأجور الجهاز التربوي بقيمة 73 مليار ليرة (7.8 في المائة) سنويًا لتصل إلى 1,013 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019. يعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة مدفوعات أجور المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 88 مليار ليرة[7]، وارتفاع مدفوعات رواتب المتمرنين في التعليم الثانوي والمتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسّط بقيمة 22 مليار ليرة و9 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكلٍ جزئي، إنخفاض بقيمة 46 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الإبتدائي.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

إرتفعت الرواتب والأجور المدفوعة لصالح الجهاز المدني بشكلٍ طفيف بقيمة 1 مليار ليرة (0.2 في المائة) سنوياً لتصل إلى مبلغ 427 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، إستحوذت وزارة الخارجية والمغتربين على الحصة الأكبر من إجمالي الرواتب والأجور خلال الفترة قيد الدرس مع نسبة 18.3 في المائة من كتلة رواتب وأجور الجهاز المدني، تلتها وزارة العدل ومن ثم وزارة المالية مع نسبٍ بلغت 16.0 في المائة و11.8 في المائة على التوالي. *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*

من ناحية التغيرات الإسمية، شهدت رواتب وأجور موظفي وزارة الصحة العامة تراجعًا بارزًا بلغ 13 مليار ليرة (37.4 في المائة)[8] خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2019، مقابل زيادة مدفوعات رواتب موظفي كل من وزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 10 مليار ليرة (بشكل أساسي نتيجة زيادة الرواتب والأجور المدفوعة للدبلوماسيين في البعثات اللبنانية في الخارج والمتعاقدين[9]) ووزارة العدل بقيمة 2 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– تشرين الأول من العامين 2018 و2019

(مليون ليرة)	ك2- ت1 2018	ك2-ت1 2019	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني في 2019
وزارة الخارجية والمغتربين	68,287	78,216	18.3%
وزارة العدل	65,991	68,238	16.0%

[7] مع تسديد مبلغ 48 مليار ليرة في كانون الثاني 2019 هو عبارة عن نسبة 30 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2018/2017 بموجب القرارات رقم 221، 222، 243 و244 تاريخ 2018/12/21، إضافةً إلى 152 مليار ليرة تم تسديدها في آب 2019 وهي عبارة عن نسبة 90 في المائة من بدلات أتعاب المتعاقدين للعام الدراسي 2019/2018 بموجب القرارات رقم 97، 98، 99 و100 تاريخ 2019/08/02.

[8] يعود ذلك إلى مدفوعات المتأخرات للمتعاقدين خلال كانون الثاني – تشرين الأول 2018، تحديدًا تلك العائدة للاعوام 1996-1997-1998 ومن 1999/01/01 إلى 2000/02/15 (9.1 مليار ليرة)، بالاضافة إلى مبلغ 2 مليار ليرة مدفوعات المتأخرات العائدة للفترة ما بين 2017/08/21 و2017/12/31 بناءً على القانون رقم 46 تاريخ 2017/08/21.

[9] مع زيادة بلغت 1.5 مليار ليرة لتغطية أجور الملحقين الإقتصاديين الذين تم التعاقد معهم حديثاً.

وزارة المالية	49,731	50,526	11.8%
رئاسة مجلس الوزراء	40,896	40,498	9.5%
مجلس النواب	37,099	35,987	8.4%
وزارة الاشغال العامة والنقل	22,613	22,545	5.3%
وزارة الصحة العامة	35,492	22,229	5.2%
وزارة الزراعة	21,256	21,563	5.1%
وزارة الداخلية والبلديات	14,115	14,676	3.4%
وزارة الدفاع الوطني	12,768	13,500	3.2%
اخرى	57,518	58,816	13.8%
المجموع	**425,767**	**426,793**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفض إجمالي التقديمات الإجتماعية لموظفي القطاع العام بقيمة 191 مليار ليرة (28.1 في المائة) ليسجّل 490 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019. يعود هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض التقديمات الإجتماعية للأجهزة العسكرية، بخاصة تلك المدفوعة لصالح قوى الأمن الداخلي والجيش بقيمة 121 مليار ليرة و50 مليار ليرة على التوالي.

بالتفاصيل، إنخفضت التقديمات المخصصة لعناصر قوى الأمن الداخلي خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019 نتيجة التراجع الملحوظ في نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة بقيمة 84 مليار ليرة و20 مليار ليرة على التوالي، إضافةً إلى تراجع التقديمات المدرسيّة بقيمة 7 مليار ليرة.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح الجيش بقيمة 50 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة التراجع السنوي في عدد من التقديمات، لا سيّما التقديمات المدرسيّة ونفقات المرض والأمومة بقيمة 41 مليار ليرة و36 مليار ليرة على التوالي، مقابل الزيادة بقيمة 46 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات.

علاوةً على ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى الأمن العام بقيمة 14 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس نتيجة التراجع السنويّ في نفقات المرض والأمومة بقيمة 6 مليار ليرة، إلى جانب التراجع بقيمة 4 مليار ليرة في نفقات المعالجة في المستشفيات وانخفاض بقيمة 3 مليار ليرة في التقديمات المدرسيّة.

بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت التقديمات الإجتماعية لصالح قوى أمن الدولة بقيمة 6 مليار ليرة نتيجة تراجع التقديمات المدرسيّة بقيمة 2 مليار ليرة، وانخفاض بقيمة 1 مليار ليرة في كل من نفقات المعالجة في المستشفيات ونفقات المرض والأمومة.

C.II. إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة

تراجعت إشتراكات الدولة ومساهماتها لصالح تعاونية موظفي الدولة بقيمة 20 مليار ليرة (8.5 في المائة) سنوياً لتصل إلى 209 مليار ليرة خلال كانون الثاني– تشرين الأول 2019 مقارنةً مع مبلغ 299 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

لمزيد من المعلومات جاء الاتصال:
وزارة المالية
REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1716-1729
الموقع الإلكتروني:
www.finance.gov.lb